دكتور
سامى نجيب
أستاذ التأمين
كلية التجارة - جامعة بنى سويف
رئيس شعبة بحوث وإدارة الأخطار والتأمين
أكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا
خبير تأمين إستشارى ومحكم

مقالات تأمينية

* فى مجال التأمين الإجتماعى

الظروف والتحولات الإقتصادية
أكدت القدرة الإقتصادية الذاتية لنظم التأمينات الإجتماعية

2011

دار التأمينات : 6 شارع محمود حافظ ، ميدان سفير ،
مصر الجديدة ، ص.ب 5878 هليوبوليس غرب ، رقم بريدى 11771
ت : 26437339 - 26357121 فاكس : 26357121

الظروف والتحولات الإقتصادية
أكدت القدرة الإقتصادية الذاتية لنظم التأمينات الإجتماعية

تتراكم إحتياطيات نظام التأمينات الإجتماعية المصرى بمعدلات عاليه لتتجاوز 440 مليارا من الجنيهات فى بداية عام 2010 ... وكان ذلك أمرا طبيعيا وضروريا فى مراحل نمو وتوسع عمليات النظام **لضمان قدرته على الوفاء بالتزاماته ... ومع إنخفاض القوة الشرائية للنقود تزايد الإهتمام بإنخفاض القيمة الحالية للأموال المتراكمة (**وهى ظاهرة عالمية أدت عمليا إلى أن أصبحت النظم ممولة وفقاً لأسلوب التمويل الجزئى وأحياناً وفقاً لأسلوب الموازنة خاصة فى نهاية فترات الإضطرابات الإقتصادية التى تحدث غالباً على أثر الحروب وفى مراحل التحولات الإقتصادية بداية من أزمة الثلاثينات ثم الأزمة المالية العالمية فى ثمانينات القرن الماضى**) ومدى إنعكاس ذلك على القدرة الإقتصادية لنظام التأمينات الإجتماعية على الوفاء بإلتزاماته.**

وعلى المستوى الدولى أدت تلك الظروف المالية والتحولات الإقتصادية إلى عدول العديد من الدول والمهتمين بتمويل نظم التأمينات الإجتماعية **عن أسلوب التمويل الكامل** full funding systems **والإتجاه إلى إستخدام أسلوب الموازنة السنوية (**أو على فترات**) pay as you go أو على الأقل أحد أساليب التمويل الجزئى partial funding systems كأسلوب ملائم لتقدير إشتراكات نظم التأمين الإجتماعى قومية المجال ويتميز بتحديد نسب الإشتراكات اللازمة للتمويل عند معدل منخفض وفى ذات الوقت لا يستلزم تراكم مخصصات مالية تعادل100% من الإلتزامات.**

وبيان ذلك أن التحولات الإقتصاديه ومراحل النمو الإقتصادى تؤدى موجات من التضخم تعتبر من المشاكل العامة على المستوى الدولى والتى تحتل إهتمام خبراء التأمينات الإجتماعية حيث يبحثون العلاقة بين نظم المعاشات والتطور الإقتصادى، وعلى وجه الخصوص العلاقة بين المعاشات والتغير فى القوة الشرائيه للنقود ومستويات الأجور.

وفى هذا الشأن يلاحظ الأثر الكبير لنمو نظام التأمين على الإقتصاد القومى الذى تعاد اليه إشتراكات هذا النظام من خلال عمليات إعادة توزيع

الدخول التى يهتم بها التأمين الإجتماعى، وذلك فضلا عن كون الإشتراكات من بين عناصر نفقات الإنتاج.

ومن ناحية أخرى تتأثر نظم المعاشات بالأحوال والمشاكل الإقتصادية فكل من مستوى الإشتراكات والمزايا يرتبط بمستوى الأجور وبالتالى بالإقتصاد القومى بوجه عام، ولنا أن نلاحظ تأثر هيكل العمالة بالنمو الإقتصادى والتحولات الإقتصاديه.

فإذا أضفنا إلى ذلك إنخفاض القوة الشرائية للنقود، بدت أهمية المحافظة على القيمة الحقيقية للمعاشات حتى تفى بأغراضها الإجتماعيه والإقتصادية فطالما تسعى الدول المختلفة لتطوير إقتصادها القومى ورفع مستوى المعيشة بوجه عام، وطالما تتجه الأسعار والأجور والإنتاجية للإرتفاع، فإنه يتعين أن تأخذ معاشات التأمين الإجتماعى ذات الإتجاه ليس فقط تحقيقا لإعتبارات العدالة بل أيضا كضرورة إقتصادية ... ومن هنا تثور مشكلة تمويل ملاءمة المعاشات مع التغير فى الأسعار ونفقات المعيشة وهو ما يرتبط عامة بالأسلوب الإكتوارى لتمويل نظام التأمينات الإجتماعية بوجه عام.

وبداية فإنه أيا ما كان أسلوب التمويل المتبع فمن الضرورى تحقيق التوازن المالى بين الموارد والنفقات وهو الأمر التى يتم بطرق مختلفه وفقا لأسلوب التمويل الإكتوارى المتبع.

ففى أسلوب الموازنة يتحقق التوازن المالى فى السنوات المختلفة من خلال قيام مجموعة المشتركين فى كل سنة بتمويل معاشات المستفيدين خلال ذات السنة، وقد تزيد فترة التوازن إلى عدة سنوات ونكون بصدد ما يسمى بأسلوب الموازنة على فترات.

وفى ظل هذا الأسلوب يتغير معدل الإشتراكات من سنة لأخرى أو من فترة لأخرى من فترات التوازن المالى على ضوء التغير فى نفقات المعاشات خلال السنة أو الفترة المعينة.

أما فى أسلوب التمويل الكامل أو التراكم المالى (أو الرأسمالى**) فيتم تحقيق التوازن المالى من خلال قيام المؤمن عليهم بأداء الإشتراكات اللازمة لتمويل نفقات معاشاتهم وذلك منذ سريان نظام التأمين فى شأنهم لأول مرة وحتى بلوغهم السن المعاشى، ومن هنا تبدأ على الفور عملية**

تراكم للإشتراكات كاحتياطيات رياضية يتم إستثمارها للحصول على عائد يساهم مع الإشتراكات فى تمويل المعاشات المقررة، ولا تقتصر الإحتياطيات المتراكمة هنا على الإحتياطى الرياضى للمعاشات الجارية بل تشمل أيضا الإحتياطى الرياضى للمعاشات الجديدة.

هذا أما عن الأساليب المختلطة أو أساليب التمويل الجزئى فيتم فيها التوازن المالى من خلال تقدير القيمة الحالية للمعاشات الجديدة ونكون بصدد موازنة لقيم المعاشات الجديدة وقد يتم التوازن المالى من خلال تجميع مفتوح أو ما يسمى بأسلوب القسط المتوسط العام، ويظل معدل الإشتراكات هنا ثابتا لعدد من السنوات .

ويتم تراكم الإحتياطيات فى ظل الأساليب المختلطة بصورة أقل بكثير منها فى ظل أسلوب التمويل الكامل، وعلى وجه التحديد نموذج الصندوق المغلق، والذى يقوم على إفتراض عدم ضمان تجدد عضوية المشتركين وبالتالى إحتمال تصفيته المفاجئة أو التدريجية - ومن هنا يتعين توافر إحتياطيات رياضيه لمواجهة كل من المعاشات الجارية والمستقبلة وغيرها من حقوق مجموعة المشتركين، **أما بالنسبة للأساليب المختلطة، وعلى وجه التحديد نموذج الصندوق المفتوح، فإنه يقوم على إفتراض توافر مؤمن عليهم جدد وبالتالى عددا أدنى من المشتركين فى كافة الأوقات وأنه من غير المنطقى إفتراض تصفيته وإنفاق الأموال المتراكمة بالكامل.**

فإذا كان علينا أن نبحث فى إستخلاص أسلوب التمويل المناسب لملاءمة المعاشات مع التغير فى مستويات الأجور فى ظل التحولات الإقتصادية والنمو الإقتصادى فإنه يتعين ملاحظة أن المركز أو الحالة المالية لنظام التأمين فى سنة مايعبر عنها بالإيرادات والنفقات والإحتياطيات المتاحة فى نهاية السنة، فاذا ما زادت الإيرادات عن النفقات رحلت الزيادة إلى الإحتياطى وفى الحالة العكسية يسحب العجز من الإحتياطى.

وطالما أن مستوى كل من الإشتراكات والمزايا يرتبط بمستوى الأجور ... وأن مستوى النفقات، على عكس الإشتراكات، لا يتاثر بأسلوب التمويل فإن التراكم الكبير للإحتياطيات يعتبر عبئا على النظام إذ يتعين زيادة الإحتياطيات بذات معدل الزيادة فى الأجور بل بذات نسبة زيادة الإيرادات والنفقات حتى يتحقق التوازن المالى لنظام التأمين.

ومن هنا إستقر الفكر الإكتوارى والتأمينى على أن الأسلوب الملائم لتمويل نفقات نظم التأمين الإجتماعى القومية يتمثل فى أسلوب الموازنة مع إحتياطى صغير له وظيفة تعويضية بين الأخطار (لمواجهة التقلبات فى الفروض الإكتوارية عن عدد ذوى المعاشات والمؤمن عليهم ومستوى المعاشات والإشتراكات**) وذلك لتلافى مشاكل تراكم الإحتياطيات.**

وفى ذات الإتجاه فانه طالما يتعذر التنبؤ بدقة بإتجاه القوة الشرائية للنقود ومستويات الأجور، بحيث تظل إحتمالات التغير دائما قائمة، **فانه يتعين إتباع أسلوب الموازنة أو أحد أساليب التمويل الجزئى** بإعتبارها الأساليب الملائمة لمقابلة كل ما يستجد من تغيرات**.**

وهكذا فإنه نظرا لأن التأمين الإجتماعى الإجبارى يسمح بالإحتياطيات السلبية ويتعين ألا تزيد إشتراكاته عن قدرة مصادرها، وأن مواءمة المعاشات مع نفقات المعيشة أو المستوى العام للأجور تكون أيسر كلما كانت الإحتياطيات أقل، فان كثيرا من الباحثين يتفقون على اتباع أسلوب الموازنة، وإلا نشأت لدينا مشكلة البحث عن موارد إضافية لتمويل نفقات ملاءمة المعاشات مع المحافظة على القيمة الحقيقية للإحتياطيات وهى مشكله ليست يسيرة الحل ولعلها كانت وراء إقتراح البعض جمع إحتياطيات نظم التأمينات الإجتماعية بمختلف الدول فى صندوق دولى مما يتيح مسايرتها للتطور الإقتصادى الدولى ، ولو جزئيا ، دون التأثير بالتغيرات المحلية التى قد تتميز بالحدة .

وهكذا فقد أكدت التحولات الإقتصادية ومراحل النمو الإقتصادى الآتى:

1- إن الإنخفاض السريع والمستمر فى القوة الشرائية للنقود، والإرتفاع المتلاحق فى نفقات المعيشة ومستويات الأجور من الظواهر العامة التى تسود مختلف دول العالم وتتسم أحيانا بكثير من الحدة.

ولذا فقد إهتمت العديد من المؤتمرات الدولية للضمان الإجتماعى وللإكتواريين والإحصائيين بدراسة التأثير المتبادل بين نظم التأمين الإجتماعى التى توفر معاشات وبين التطور أو النمو الإقتصادى خاصة فى مجال العلاقة بين المعاشات والتغير فى القوة الشرائية للنقود ومستويات الأجور.

وفى هذا الشأن فإن الإعتبارات الإجتماعية والإقتصادية ، فضلا عن إعتبارات العدالة ، تدعو إلى المطالبة بتناسب المعاشات مع التغير فى مستويات الأجور بحيث يمكن إعتبار مشكلة ملاءمة المعاشات مع التغيرات العامة من الأمور الحتمية التى تواجهها نظم المعاشات.

2- طالما أن مستوى كل من الإشتراكات والمزايا يرتبط بمستوى الأجور، وهو ما يستلزمه النمو الإقتصادى، وأن مستوى النفقات لا يتأثر بأسلوب التمويل المتبع بعكس مستوى الإشتراكات ، فان مشكلة تمويل نفقات ملاءمة المعاشات مع مستويات الأجور إنما تثور، فى المقام الأول، بالنسبة إلى أساليب التمويل وما قد تؤدى اليه من تراكم إحتياطيات رياضية يتعين تزايدها بذات نسبة تزايد الموارد والنفقات حتى يتحقق التوازن المالى لنظام التأمين.

ومن هنا أستخلص أن من المناسب لنظم التأمين الإجتماعى الإجبارى خاصة ذات المجال القومى إتباع أسلوب للموازنة على فترات ذو إحتياطى محدود له وظيفة تعويضية ويوازى مثلى أو ثلاثة أمثال النفقات السنوية (ثلث الإحتياطى الرياضى للقيمة الحالية للمعاشات الجارية**) وذلك بإعتباره الأسلوب الأمثل والأكثر مرونة لتمويل نفقات ملاءمة المعاشات مع التغيرات الإقتصادية وذلك فضلا عن كونه الأسلوب الذى يتفق مع طبيعة نظم التأمين الإجتماعى المشار اليها.**

وتأتى بعد ذلك أساليب التمويل الجزئى التى تتراكم فيها الإحتياطيات بدرجة أكبر نسبيا وإن كانت أقل منها فى أسلوب التمويل الكامل أو الإحتياطيات الرياضية الذى لا يعتبر مرغوبا فيه فى هذا المجال.

وطالما نضمن عضوية متجددة لنظام التأمين الإجتماعى بحكم قوميته وإستمراريته فإن هناك دائما عددا أدنى من المؤمن عليهم وحجما أدنى من الأجور، فإن من المؤكد أن أسلوب التمويل الكامل لا يعتبر مناسبا على الإطلاق فى ظل التطور والنمو الإقتصادى (خاصة وأن الدولة تضمن وفاء نظام التأمين الإجتماعى بإلتزاماته**) ويتمثل الإختيار عندئذ بين أساليب التمويل الجزئى وأساليب الموازنة التى تقوم على الفروض المتوافرة فى نظم التأمين الإجتماعى.**

وفى هذا الشأن يتحقق التوازن المالى لنظم التأمينات الإجتماعية التى تتبع أساليب التمويل الجزئى أو الأساليب المختلطة من خلال موارد ونفقات تلك النظم بفرض إستمرارها وبالتالى يكون تراكم الإحتياطيات الرياضية بدرجة أقل بكثير منها فى أسلوب التمويل الكامل ولا تنشأ الحاجة إلى تعديل معدل الإشتراكات مع ملاءمة المعاشات الجديدة وفقا لمستويات الأجور وإن كان ذلك مطلوبا لملاءمة المعاشات الجارية.

وقد جاءت خبرة الدول المختلفة لتؤكد أن النظم التى نجحت فى مواجهة مشكلة ملاءمة المعاشات مع التغيرات الإقتصادية إنما إتبعت أساليب تمويل قريبة جدا من أسلوب الموازنة وتكاد تتفق مع الأسلوب المستخلص.